المشروعات الصغيرة والمتوسطة
قوة محلية وتحرك عالمى*

أ. مريم رؤوف فرح **

ملخص:

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر من ٩٥٪ من اجمالى المشروعات ومن ٦٠ الى ٧٠٪ من اجمالى العمالة. وهى التى تخلق جزءا كبيرا من فرص العمل الجديدة داخل اقتصادات دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .(OECD) وتتصف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالكثير من المزايا والعيوب وهو ما يستدعى التعامل معها بطرق ووسائل خاصة. ونتيجة للعولمة وللاساليب التكنولوجية الجديدة فقدت اقتصادات الحجم الكبير أهميتها فى العديد من الانشطة الاقتصادية فى مقابل تزايد أهمية الدور الذى تلعبه المشروعات الصغيرة. ولكن وفى نفس الوقت ازدادت حدة المشكلات والعقبات التى تواجهها المشروعات الصغيرة من عدم كفاية التمويل وصعوبة استخدام التقنيات الحديثة ومحدودية القدرات الادارية وضعف الانتاجية وثقل عبء القواعد والاجراءات فى اطار سياق يتسم بالعولمة وسيادة التكنولوجيا.

تحتاج المشروعات الصغيرة الى تحسين قدراتها فى الادارة بالاضافة الى ضرورة تحسين قدراتها فى تجميع المعلومات المختلفة وتدعيم قاعدتهم التكنولوجية. ولذلك على السلطات العامة أن تقوم بعمل اجراءات تيسيرية من شأنها تسهيل حصول المشروعات الصغيرة على التمويل اللازم وتوفير البنية التحتية المعلوماتية وتيسير النفاذ الى الاسواق العالمية. وبالتالى من الضرورى إرساء إطار

* هذه ترجمة من مجلة الاوبزرفاتوار - منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية - يونيو ٢٠٠٠.

**أ. مريم رؤوف فرح- باحث مساعد بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية- معهد التخطيط القومى.

تنظيمى وقانونى ومالى يحفز روح المبادرة لدى الأفراد لإنشاء المشروعات ومن ثم يسهم فى خلق وتنمية المشروعات الصغيرة.

وتتمثل أفضل وسيلة لإضفاء مزيد من الديناميكية على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تدعيم الشراكة بين كل من القطاع العام والقطاع الخاص ومساندة الشبكات والتجمعات المكونة من مشروعات صغيرة. وذلك من خلال تجمعها داخل نظم انتاجية محلية والمشروعات الصغيرة تكون اكثر مرونة وقدرة أكبر على التفاعل مع احتياجات العملاء مقارنة بالشركات الكبيرة المتكاملة. وتسمح لهم هذه التجمعات بوضع مواردهم معا وبأن تتوزع تكاليف أنشطة التدريب والبحث والتسويق فيما بينهم. كما تسهم هذه التجمعات فى تسهيل عملية تبادل العاملين ونقل ونشر التكنولوجيا كما تخلق امكانيات جديدة لرفع الكفاءة . وبذلك يمكن لهذه الشبكات ونظم الدعم المحلية أن تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مواجهة تحديات العولمة. وتسعى المشروعات الصغيرة والمتوسطة - سواء بمفردها أو فى شكل مجموعات- إلى الانفتاح على العالم من خلال: الدخول فى تحالفات استراتيجية أو بواسطة عقود الوكالات أو التعاون بين الشركات.

يجب أن تأخذ خطة عمل السلطات العامة فى اعتبارها العوامل الإقليمية والمحلية التى تؤثر على عملية التنظيم لإنشاء المشروعات والوقوف على خصائصها فى سبيل تشجيع الشراكة بين المشروعات الصغيرة. ويجب عليها أن تستعين بالمؤسسات المعنية وبالروابط بين الشركات المتواجدة على المستوى المحلى لخلق وتقوية الروابط الاقتصادية التى تدعم قدرتها التنافسية على المستوى الدولى. إن السياسة الخاصة بالمشروعات الصغيرة يجب أن تكون مصاحبة لتبنى رؤية ديناميكية جديدة للتنظيم وتجميع المشروعات الصغيرة فى تجمعات لمواجهة تحديات العولمة.

ماهى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ؟

يتم تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنها مشروعات مستقلة يعمل بها عدد محدود من العمال ويختلف هذا العدد بحسب النظم الاحصائية الوطنية. وغالبا يكون العدد الأقصى للعمال هو ٢٥٠ عاملا كما هو محدد فى الاتحاد الأوروبى. ولكن هناك بعض الدول تعتبر أن الحد الأقصى هو ٢٠٠ عامل . أما الولايات المتحدة فهى تعتبر أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هى تلك المشروعات التى يعمل بها أقل من ٥٠٠ عامل. وبصفة عامة تشتمل المشروعات الصغيرة على تلك

المشروعات التى يعمل بها أقل من ٥٠ عامل، أما المشروعات متناهية الصغر فهى تلك التى يعمل بها ١٠ عمال كحد أقصى وأحيانا ٥ عمال. ويتم تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة ايضا وفقا لما يمتلكون من أصول مالية . ففى الاتحاد الأوروبى تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة هى تلك المشروعات التى لا يتعدى حجم مبيعاتها السنوية ٤٠ مليون يورو و/أو لا تتعدى قيمة ميزانيتها ٢٧ مليون يورو .

ماهو مقدار إسهامها فى النشاط الاقتصادى؟

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة -داخل منطقة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية - OECD دوراً رئيسياً فى النمو الاقتصادى. إذ إنها تقوم بخلق أغلبية فرص العمل الجديدة، كما تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر من ٩٥٪ من اجمالى المشروعات داخل هذه المنطقة . وتبلغ نسبة العاملين بها نحو ٦٠-٧٠٪ من اجمالى العمالة فى أغلب الدول. ومن الجدير بالذكر إنه كلما قامت المشروعات الكبيرة بتخفيض عدد عامليها وكلما زاد اعتمادها على المشروعات الأخرى كلما أدى ذلك الى زيادة أهمية ووزن المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل الاقتصاد. كما أن نمو الإنتاجية وبالتالى نمو الاقتصاد ككل يرتبط بدرجة كبيرة بالمنافسة الناتجة عن ميلاد ووفاة ودخول وخروج المشروعات الصغيرة. وتعتبر المعدلات المرتفعة لدوران العمالة عاملا هاما يؤثر على عملية التنافس والفجوة الهيكلية. ويعيش أقل من نصف المشروعات الصغيرة الجديدة لمدة تزيد عن خمس سنوات ونسبة منهم فقط تكون نواة المشروعات عالية الأداء والتى تقود بدورها عمليات الابتكارات والانجازات الصناعية. وبالتالى يجب على السلطات العامة أن تقوم بتعديل السياسات والظروف المؤثرة على الاجراءات المتعلقة بإنشاء المشروعات وتوسعها وصولا الى تعظيم اسهامها فى عملية النمو الإقتصادى .

تتركز أغلب المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى القطاع الخدمى الذى أصبح يمثل اليوم أكثر من ثلثى النشاط الاقتصادى والعمالة فى دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .(OECD) وتتواجد المشروعات الصغيرة بصفة خاصة فى مجالات تجارة الجملة والتجزئة والفندقة والمطاعم والاتصالات والخدمات المقدمة للمشروعات ومجال البناء . كما تمثل أيضا نسبة كبيرة من المشروعات العاملة فى مجال الصناعة التحويلية فى العديد من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ويوجد مايقرب من نصف عدد العاملين فى هذا القطاع . وتتواجد المشروعات الصغيرة بصفة متزايدة داخل

القطاعات كثيفة التكنولوجيا مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الحيوية.

وتعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة شبه مسيطرة على القطاع الاستراتيجى الذى يقدم الخدمات للمشروعات والذى يشتمل على الخدمات المعلوماتية ومعالجة المعلومات والبحث والتطوير والتسويق وتنظيم المشروعات وتنمية الموارد البشرية .وأصبحت المشروعات الصناعية الكبيرة تعتمد بدرجة كبيرة على المشروعات الصغيرة فى هذه المجالات. وبسبب تزايد هذا الاعتماد اكتسبت المشروعات الصغيرة مزيدا من الأهمية والمكانة داخل السوق لاسيما مع تنامى اهتمامها بمعرفة وإتقان الأساليب التكنولوجية الجديدة. وانعكس ذلك على معدل النمو السنوى لهذه الخدمات المعتمدة على المعرفة ووصل الى ١٠٪ فى السنوات الأخيرة. ويبلغ متوسط حجم الشركات التى تقدم هذه الخدمات الاستراتيجية للمشروعات نسبة لا يستهان بها من متوسط حجم مشروعات قطاع الصناعة التحويلية أو الاقتصاد بأكمله مما يوضح أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى هذا المجال.

ماأهمية التنظيم لإنشاء المشروعات؟

من أهم عوامل تنمية المشروعات الصغيرة هو وجود قطاع أعمال ديناميكى. المنظمون هم أولئك الذين يدركون كيفية اغتنام الفرص ويتسمون بروح الابتكار والمخاطرة والقدرة على خلق منتجات وخدمات جديدة. ويشكل هؤلاء الأفراد القاعدة الديناميكية لمجتمع المشروعات بدءا من مرحلة ميلاد المشروع وحتى نهايته مرورا بمرحلتى التوسع والانكماش مما يغذى عملية النمو الاقتصادى الكلى. عملية التنظيم مازال يحيط بها الكثير من الغموض. ويعتمد توافر الفرص للمنظم على عدة عوامل اجتماعية وثقافية وسياسية بالإضافة الى درجة أخذ المخاطرة ومدى حرية انتقال الموارد . وفى المقابل هناك عوامل أخرى سلبية وغير بناءة مثل أسلوب التعليم والتدريب الذى قد لا يشجع على روح المخاطرة. وتجدر الإشارة أيضا الى القواعد والعقبات المؤسسية التى تعرقل عملية خلق وتنمية المشروعات .

وتميل انشطة التنظيم الى التغير وفقا لكل إقليم أو منطقة. فهناك بعض المناطق التى تعرف بتركز المشروعات الديناميكية داخلها مستفيدة من توافر المعلومات ومن بعض العوامل الأخرى غير المادية . وتمتلك كل دولة "مناطق جذب" لانشطة تنظيم ذات كثافة مثل وادى السليكون Silicon Valley فى الولايات المتحدة وأريزو Arezzo ومودين Modene فى ايطاليا وفالنس valenceفى اسبانيا ونورمبرح Nuremberg فى ألمانيا ونيوسجو Gnosjo فى السويد.

ويؤدى توفر رأس المال الثقافى والاجتماعى والفكرى والشبكات المحلية الى تعزيز وتنمية العلاقات بين المشروعات. وهذه التركزات يمكن ان تفيد المشروعات الصغيرة التى لا تسمح أحجامها من التمويل الداخلى للخدمات (التدريب والبحث والتسويق). ومن ناحية اخرى، تولد هذه التجمعات والتركزات آثارا من شأنها تعزيز الميزة التنافسية للمشروعات الموجودة داخلها مما يؤهلها للمنافسة على المستوى الدولى. كما تجدر الإشارة الى أن التركزات الناجحة تتميز بظهور المشروعات الجديدة داخلها بصفة مستمرة .

وفى العديد من بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ارتفع عدد النساء اللاتى يقمن بإدارة المشروعات. فقد أصبحن يمثلن اليوم من ربع الى ثلث مديرى المشروعات على مستوى العالم. وفى عدة دول وخاصة الولايات المتحدة وكندا سجلت المشروعات التى تديرها نساء معدل نمو أكبر من معدل النمو العالمى للمشروعات الجديدة. وبالرغم من ذلك، مازالت هناك عدة عقبات فى هذا الشأن. وإذا أردنا استهداف الإجراءات الفعالة لإزالة هذه العقبات يجب أن يتم أولاً التعرف جيدا على التنظيم لدى النساء ودوره فى المجتمع وفى الاقتصاد بأكمله. كما يجب أيضا تعزيز المشاركة المتزايدة لهذه المشروعات فى الاقتصاد العالمى وتوفير التمويل اللازم لاحتياجاتهن وتطوير أسلوب التعليم والتدريب بحيث يشجع عملية التنظيم للنساء .

المشروعات الصغيرة والابتكار

وفقا للبيانات الناتجة عن المسوح ، تصنف من ٣٠ إلى ٦٠٪ من المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنها مشروعات ابتكارية -بكل ما يحمله مصطلح الابتكار من معنى- وفى المتوسط يعتبر عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة التى تمتلك خدمات البحث والتطوير أقل من مثيلتها من المشروعات الكبيرة . ولكنها قد تكون أكثر عددا من هذه الأخيرة فيما يتعلق بقدرتها على الابتكار فى أمور أخرى مثل خلق أو تعديل منتجات أو خدمات تتلائم مع الظروف الجديدة للطلب داخل السوق أو تبنى أساليب تنظيمية جديدة لتحسين الانتاجية أو تطبيق تكنولوجيا جديدة لزيادة حجم المبيعات. ولكن إذا قامت السلطات العامة باتخاذ سياسة معينة أو موقف معين يضع قيودا على روح الابداع والمخاطرة والمنافسة والرغبة فى الاستثمار فإن ذلك من شأنه القضاء على قدرة المشروعات الصغيرة على الابتكار .

ومن بين المشروعات الصغيرة التى تتسم بارتفاع معدل نموها هناك مجموعة من المشروعات الابتكارية تصنف على أنها من ضمن ٥-١٠٪ من المشروعات ذات أعلى معدل للنمو. وفى معظم الدول تقوم هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بخلق عدد أكبر من فرص العمل مقارنة بالمشروعات الكبيرة. وبصفة عامة تتسم هذه المشروعات بأنها عالية التكنولوجيا وتهتم بمجال البحث والتطوير. وتوجد هذه المشروعات أساسا داخل القطاعات كثيفة المعرفة وداخل أقاليم تتسم بكثافة النشاط الاقتصادى وبارتفاع نسبة تركز المشروعات بها. كما أنها تتصف باندماجها داخل شبكات رسمية وغير رسمية. وتقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات النمو العالى بتنمية منتجات وأسواق جديدة فى قطاعات مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الحيوية مما يؤهلها للدخول بقوة فى " الاقتصاد الجديد".

ما هو شكل التمويل الذى تحتاجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ؟

يعد نقص التمويل عقبة أساسية أمام نمو المشروعات الصغيرة. كما يعتبر التباين بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بخصائص الربحية والقدرة على البقاء والنمو أوسع من مثيله بالنسبة للمشروعات الكبيرة، وقد أدى ذلك إلى ظهور مشكلة نقص التمويل اللازم . ولا يمتلك مديرو المشروعات الصغيرة غالبا الخبرة فى مجال التجارة وادارة المشروعات. وتتصف المراحل الأولى من النمو بعدم التيقن على مستوى كل من العملية الإنتاجية والتسويقية. إذ تعمل المشروعات الصغيرة الابتكارية داخل بيئات معقدة للغاية تتسم بالتغير السريع وتستند أساسا على أصول غير مادية. كما تواجه غالبا الصعوبات فى الحصول على التمويل اللازم لأن البنوك ومؤسسات الإقراض التقليدية ليست مستعدة لأخذ أى نوع من المخاطرة.

إن تطور أسواق الأسهم والسندات يساهم كثيرا فى تسهيل عملية حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على رأس المال - المخاطر ولكن يختلف الوضع كثيرا من دولة لاخرى. إذ أن المستثمرين الذين يخاطرون برأس المال - المخاطرة لا يقدمون قروضا فقط للمشروعات بل أيضا يهتمون بتوفير الاعانات المخصصة للادارة ومتابعة الأداء وتزويد المشروع بمزيد من رأس المال - المخاطر كلما تطور مستوى انجازه. ويمكن توفير رأس المال من خلال صناديق متخصصة يتم تمويلها من مصادر متعددة (شركات - هيئات عامة وصناديق معاشات وبنوك وشركات تأمين وجمعيات) أو أن يتولى المستثمرون تمويلها بأنفسهم .

واذا كان حجم التمويل من خلال رأس المال مهما فان مستوى تنمية المشروع وقطاع النشاط بأكمله، وجودة آليات التوزيع ايضا على درجة اكبر من الاهمية . وفى الولايات المتحدة وكندا تمول نحو أكثر من ثلاثة أرباع هذا النوع من الاستثمارات تمول مرحلة انشاء المشروعات وتوسعها. أما فى أوروبا فتنخفض هذه النسبة الى أقل من النصف. وفى الولايات المتحدة يتم استثمار نحو ٨٠٪ من رأس المال-المخاطر فى القطاعات عالية التكنولوجيا بينما فى أوروبا واليابان تضطر المشروعات الناشئة الى اللجوء للاقتراض. وحتى يكون رأس المال - المخاطر فعالا يجب ألا يقتصر دوره على التمويل فقط بل يجب أن يساعد أيضا على انشاء إدارة متميزة قادرة على التعامل مع المشكلات المتعلقة بالمعلومات والعمولات الناجمة عن التعاون بين المبتكرين والمنظمين والممولين. وبالتالى يعد توفير التمويل الكافى للمشروعات الصغيرة عاملا هاما لتدعيم النشاط التنظيمى ولإنشاء اقتصاد ديناميكى.

هل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نشيطة فى الأسواق العالمية ؟

تتركز المشروعات الصغيرة عادة فى الأسواق الداخلية ولكن يتجه بعضها نحو الانضمام إلى تيار العولمة أكثر فأكثر من خلال الروابط والتجمعات التى تضم العديد من المشروعات. وتتسم نحو ٢٥٪ فى المشروعات الصغيرة العاملة داخل قطاع الصناعة التحويلية بقدرتها على المنافسة دوليا، ومن الملاحظ أن هذه النسبة آخذة فى التزايد. وتحصل نحو خمس المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة داخل قطاع الصناعة التحويلية على ١٠ إلى ٤٠ ٪ من حجم مبيعاتها من انشطتها الدولية. وفى الوقت الحالى تساهم هذه المشروعات بحوالى ٢٥ - ٣٥٪ من صادرات المنتجات الصناعية على المستوى العالمى ولا تمثل إلا نسبة ضئيلة من الاستثمار الأجنبى المباشر. وبصفة عامة، تنمو هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة على المستوى الدولى بشكل اسرع مقارنة بتلك المتواجدة فقط داخل السوق المحلى.

ومن خلال انضمامها داخل الشبكات، تستفيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من كل من مزايا الحجم الصغير ومن المرونة الكبيرة التى تتسم بها اقتصادات الحجم الكبير بالاضافة الى استفادتها من فرصة النفاذ الى أسواق أكثر اتساعا اقليميا وقوميا ودوليا. وتعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة أفضل من المشروعات الكبيرة فيما يتعلق بقدرتهاعلى التكيف مع التطورات التى تحدث لأحوال السوق والطلب الاستهلاكى وتقصير دورة حياة المنتجات من خلال انتاج منتجات مختلفة

تتوافق مع رغبات المستهلكين. وبفضل وسائل الاتصالات الجديدة أصبح من السهل التعامل مع شركاء أجانب والاشتراك فى تحالفات استراتيجية والتعاون مع شركات دولية سواء بصفة منفردة أو فى شكل مجموعات. وتحرص الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات على إقامة علاقات شراكة مع المشروعات الصغيرة التى لديها مزايا تكنولوجية وذلك لتقليل الاموال المنفقة على البحوث والتطوير وتقليص الوقت اللازم لظهور المنتجات الجديدة و اختراق الأسواق الناشئة. وبالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فهى تسعى - بالاشتراك مع مشروعات صغيرة أخرى دخلت فى نطاق العولمة- إلى عبور الحدود من أجل تكوين تحالفات وعلاقات تعاون مع الشركات الدولية.

وتعى الحكومات أن حجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمنعها من الدخول فى نطاق العولمة. وتقوم الهيئات العامة المهتمة بالترويج ومنح الائتمان للصادرات بتقديم العديد من الخدمات المالية والاستشارات حول كيفية إدارة المخاطر وذلك مثل : التأمينات والضمانات البنكية وتقديم المشورات. أما المعلومات الخاصة بالأسواق الخارجية وإمكانيات التصدير فهى متاحة على الانترنت ومن خلال الأساليب الالكترونية. كما تستفيد المشروعات الصغيرة من بعض العون لمساندتها على الاشتراك فى المعارض الدولية ومن إعداد توثيق باللغة الأجنبية بالاضافة الى تنظيم حملات اعلانية على المستوى الدولى. وفى الوقت نفسه من المهم ألا تكون المساعدة المقدمة من قبل السلطات العامة بديلا عن قيام جهات خاصة بتوفير خدمات معلوماتية وان تحتفظ بطابع المصلحة العامة.

هل ستدخل المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التجارة الالكترونية؟

تقدم التجارة الالكترونية من خلال الانترنت امكانيات هائلة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للتوسع ولزيادة عدد عملائها واختراق أسواق جديدة وترشيد نشاطها . ويمكن للمشروعات الصغيرة استخدام التجارة الالكترونية لتحسين نوعية منتجاتها وجعلها مطابقة للطلب وإدارة كافة عمليات الإمداد والتخزين وتقليل الفترة الزمنية بين وقت الطلب والتوصيل . وبصفة عامة، تستجيب المشروعات الصغيرة والمتوسطة للأساليب التكنولوجية الجديدة بطريقة أبطأ مقارنة بمتوسط المشروعات عامة وهذا هو الحال أيضا بالنسبة للانترنت. وقد يرجع ذلك الى العقبات الداخلية التى تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعرقل عملية تطبيق التجارة الالكترونية خاصة ما يتعلق بعدم كفاية معرفتها للعمليات الالكترونية المعقدة ونقص المهارات والقدرات وضخامة حجم الاستثمار المبدئى اللازم لوضع استراتجية مجدية للتجارة الالكترونية.

هناك عقبات خارجية أخرى تعترض الطريق أمام تبنى المشروعات الصغيرة للتجارة الالكترونية خاصة مشكلة القدرة على الاستفادة من البنية التحتية وتكلفة ذلك . يجب على الحكومات الدول الأعضاء فى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن تستمر فى تحرير أسواق الاتصالات والحرص على جودة البنية التحتية وتنافسية الأسعار والخدمات.

هذا بالاضافة الى ما تواجهه المشروعات الصغيرة والمتوسطة من مشكلة تكوين السمعة التجارية واكتساب ثقة المستهلكين وهو ما يعرضها للخطر والضرر أكثر من المشروعات الكبيرة خصوصا بالنسبة للمشكلات المتعلقة بالضمانات والأمان والثقة فى البيانات وحل المنازعات التجارية. وإذا أردنا وضع بيئة فعالة للتجارة الالكترونية، يجب أن نأخذ فى اعتبارنا الاحتياجات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ورغم كل العقبات الموجودة فقد ظهرت عدة شركات ناشئة وواعدة تعمل داخل الأسواق الالكترونية. كما أخذت عدة مشروعات صغيرة موجودة بالفعل إلى التحول نحو التجارة الالكترونية . ويدل ذلك على امتلاك المشروعات الصغيرة والمتوسطة للكثير من الإمكانيات الواعدة فى هذا المجال.

كيف يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الإسهام فى التنمية المستدامة ؟

لقد بذل العديد من الجهود من اجل تحسين الاداء البيئى للمشروعات الصناعية ، وذلك بفضل الاجراءات التى تم اتخاذها من اجل تقليص الانبعاثات الضارة والتشجيع على الاستخدام الكفء للطاقة وللموارد. ومع ذلك فمن الملاحظ أن المشروعات الصغيرة أقل وعيا من المشروعات الكبيرة فيما يخص الآثار الخارجية البيئية والتشريعات الحاكمة لأنشطتها. فهم لا يمتلكون الموارد الكافية لاستثمارها فى تحسين الآثار البيئية ولا الأدوات الادارية التى تمكنهم من تعديل سلوكهم ليتلاءم مع مبدأ الحفاظ على البيئة. وبالرغم من ذلك تستطيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تشغل مكانا داخل سوق السلع والخدمات البيئية. إن مجرد اشتراكها فى الجهود الرامية للبحث عن حلول مستديمة يعتبر تحديا رائعا. ومع تقدم خدمات الاتصالات، أصبحت الحكومات وكافة الأطراف الأخرى تمتلك الوسائل اللازمة للوصول والتأثير واعلام المشروعات الصغيرة. ولكن يجب على السلطات العامة أن تضع استراتيجية بيئية فعالة، كما يجب أن تقوم بإقناع المشروعات الصغيرة بأهمية وضرورة وجود هذه الاستراتيجية.

ما هو دور الحكومات ؟

نظرا لأهمية الدور الذى تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى اعادة هيكله الاقتصاد القومى، يجب أن تقوم الحكومات أولا بتشجيع التنظيم، وتسهيل اجراءات انشاء المشروعات وتطويرها وتحسين حصول المشروعات الصغيرة على رأس المال - المخاطر والأشكال الأخرى من التمويل. ومن هذا المنطلق بدأت الحكومات تشجع على تنمية الأسواق الثانوية للأسهم فى سبيل تسهيل دخول وخروج مستثمرى رأس المال وتخفيف حدة الضرائب المفروضة على رأس المال وعلى الفوائد الأخرى للسندات والأسهم. كما تقوم الحكومات أيضا بالتشجيع على انشاء الشبكات التى من شأنها التقريب بين المشروعات الصغيرة والمستثمرين الاحتماليين.

ومن أحد عوامل تحفيز التنظيم تخفيض الأعباء الادارية التى تقع على كاهل المشروعات الصغيرة. فالاجراءات المختلفة التى تم وضعها بحيث تتلاءم مع المشروعات الكبيرة تخلق مشاكل للمشروعات الصغيرة. وتعتبر تكلفة الاجراءات وأهميتها وتعقيداتها من أهم الأعباء التى تقع على كاهل المشروعات الصغيرة. وقد أخذت الدول فى التقليل من هذه الاجراءات والتخفيف من حدة الأعباء الادارية وتسهيل الاجراءات وتخفيض تكاليفها وإنشاء ما يعرف بـ " الشباك الواحد". ولكن وفى نفس الوقت، ونظرا لضعف قدرتهم على التفاوض نسبياً ونقص السيولة لديهم، تحتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة الى مجموعة من الأطر التنظيمية التى تضمن سهولة إجراء المبادلات وتحديد قواعد اللعبة الاقتصادية.

كما ان تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الدخول فى تجمعات يؤدى الى تحسين مستوى ادائها وقدرتها التنافسية. وعندما تعمل المشروعات الصغيرة فى شكل مجموعات تكتسب مزايا المشروعات الكبيرة مع احتفاظها بميزة التخصص والمرونة الشديدة. وتستطيع السلطات العامة المحلية والإقليمية والوطنية القيام بتدعيم الروابط بين المشروعات الصغيرة من خلال وضع أطر مختلفة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وبين المشروعات بعضها وبعض. وبصفة عامة فإن السلطات العامة دورها غير مباشر ويشتمل على المساعدة فى تنمية المهارات والقدرات وتوفير الوسائل المختلفة مع العمل على إزالة كل العقبات التى من شأنها عرقلة التفاعل بين المشروعات.

وفى سبيل تنفيذ هذه المبادرات والإصلاحات لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تقوم الحكومات بوضع خطط عمل ملائمة وتقديم خدمات متخصصة. وفى معظم بلدان منظمة التعاون

والتنمية الاقتصادية توجد هيئات أو مؤسسات مسئولة عن تشجيع وتنمية المشروعات الصغيرة تقوم بتوفير رءوس الأموال وإصلاح بعض الممارسات المالية وتخفيف الأعباء الإدارية وتقديم فرص للتدريب خصوصا فى مجال الإدارة وتحسين عملية نشر المعلومات وتسهيل النفاذ الى الأسواق. أما البرامج التى تهدف الى تنمية القاعدة التكنولوجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فتشتمل على ائتمانات ضريبية من أجل البحث والتطوير، كما تقدم قروضا أو دعما للأنشطة الابتكارية بالإضافة إلى احتوائها على آليات تساعد فى نقل التكنولوجيا. وتتبنى عدة دول من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية " ثقافة التقييم " وتقوم باختبار هذه البرامج بصفة منتظمة للوقوف على مدى نفعها وفاعليتها. وتعتبر عملية تقييم البرامج الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة أمرا ضروريا يسهم فى تحديد تكلفة هذه البرامج والمساعدة على وضع برامج مستقبلية.

ان مجرد انشاء منظمة او مؤسسة تعنى بشئون المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يعتبر كافيا لتهيئة الظروف الداعمة لقدرتها التنافسية. إذ أن وضع إطار تنظيمى وقضائى ومالى يشجع على خلق المشروعات الصغيرة وتنميتها يعتمد على كل المؤسسات العامة من كافة المستويات المحلية والاقليمية والقومية والدولية .

ماهو دور منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ؟

تتكون مجموعة العمل المعنية بشئون المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمنبثقة من لجنة الصناعة من مسئولين ينوبون عن الـ ٢٩ دولة الأعضاء فى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ويتقابل فريق العمل مرتين سنويا لاختبار وتقييم مستوى أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكذا كافة السياسات المتعلقة بها. كما يعقد هؤلاء المسئولون المقارنات لقياس حجم العمالة والنمو لهذه المشروعات باستخدام مؤشرات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. كما يقومون بإجراء تحليلات عن التنظيم وعن التجمعات والمشروعات ذات النمو العالى وتدريب المديرين والتجارة الالكترونية وعن جوانب أخرى أيضا تسمح لهم بإلقاء الضوء على الاتجاهات الموجودة وتحديد نقاط الضعف والصعوبات التى تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويتباحثون ايضا فى البرامج المتخصصة فى مجالات معينة مثل تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونشر الأساليب التكنولوجية المختلفة حتى يتم تحديد أفضل الممارسات .

وتسعى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أيضا إلى تحسين الإحصائيات المتعلقة

بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة. إذ أنه من الصعب إجراء مقارنات للبيانات بين دولة وأخرى بسبب اختلاف التعريف وفقا للحجم وتصنيف القطاعات وفى معظم الدول لا يوجد مصدر وحيد يغطى كافة المشروعات من حيث حجمها وعدد العاملين بها وحجم مبيعاتها. وتتجاهل الإحصائيات الحالية أحيانا المشروعات متناهية الصغر كما تميل بعض القطاعات الى التقليل من قيمة المشروعات الجديدة. ولتحديد عدد العاملين داخل المشروعات الصغيرة والمتوسطة يجب اعداد ملف كامل عن المشروعات يغطى كافة القطاعات وكافة الأحجام مع تحديث بياناته بصورة مستمرة. ومن الضرورى أيضا تتبع المشروعات لقياس معدلات قدرتها على البقاء وتحديد أشكال وانماط دخول وخروج المشروعات داخل القطاعات المختلفة وعبر الزمن. وتأمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن تنجح فى توسيع قاعدة البيانات التى يتم تجميعها على المستوى الدولى والمتعلقة بالمشروعات الصغيرة - وأن تضم أيضا تلك المشروعات التى تقوم النساء بإدارتها -وذلك من خلال اعداد ملفات متكاملة عن المشروعات دون تحميلها بأعباء إدارية إضافية.

الفهرس

مجموعة من المواقع على شبكة الانترنت متعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

- ألمانيا: www.ink.de/BMWi/g7-sme
-أستراليا : www.smallbusiness.info.au
-النمسا: www.bmwa.gv.at
-بلجيكا: www.cmlag.fgov.be
-كندا: www.strategis.ic.gc.ca
-كوريا: www.smba.go.kr
-الدانمارك: www.em.dk
-اسبانيا: www.ipyme.org
-الولايات المتحدة: www.business.gov
-فنلندا: www.vn.fi/ktm
-فرنسا: www.pme-commerce-artisanat.gouv.fr
-اليونان: www.eommex.gr
-المجر: www.gm.hu
-أيرلندا: www.enterprise-ireland.com

-ايطاليا: www.minindustria.it
-اليابان: www.sme.ne.jp
-المكسيك: www.siem.gob.mx
-مجموعة السبعة: www.gin.sme.ne.jp
-النرويج: www.nhd.dep.no
-نيوزيلندا: www.med.govt.nz
-هولندا: www.minez.nl
-بولونيا: www.cup.gov.pl
-البرتغال: www.iapmei.pt
-جمهورية التشيك: www.mpo.cz
-المملكة المتحدة: www.dti.gov.uk
-السويد: www.smelink.se
-سويسرا: www.pmeinfo.ch
-تركيا: www.kosgeb.gov.tr
-الاتحاد الاوروبى: www.europa.eu.int